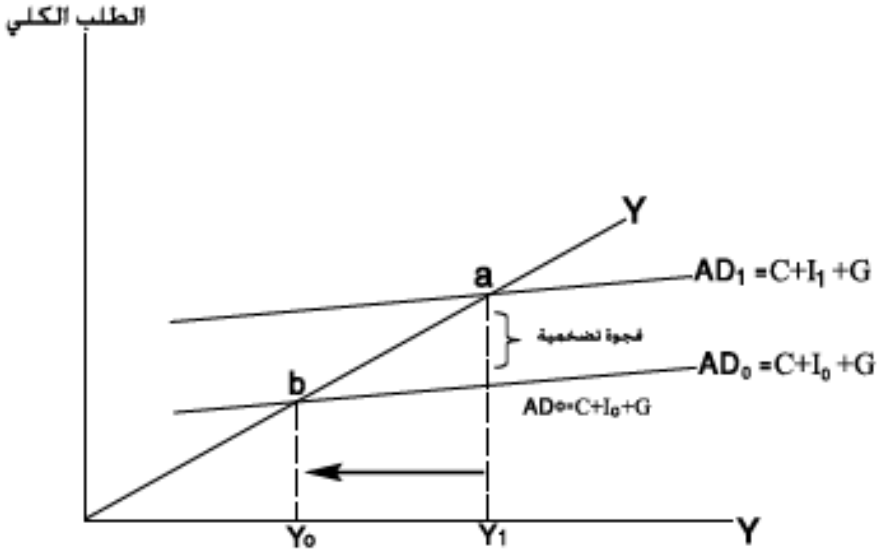

شكل (7.6)

3. دور السياسات النقدية وفقا للتحليل الكنزي

حالات الاختلالات الاقتصادية	عرض النقود	النقـــــــــاتـــــــج			
		سعر الفائدة	حجم الاستثمار	حجم الطلب الكلي	الدخل
1) حالة الفجوة الركودية يتطلب:	زيادة عرض النقود	ينخفض	يزيد	يزيد	يزيد
2) حالة الفجوة التضخمية يتطلب:	تخفيض عرض النقود	يزيد	ينخفض	ينخفض	ينخفض

جامعة تكريت

4. مدى نجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية

عرضنا سابقة دور السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية والنجوة التضخمية وفقا لتحليل المدرسة الكينزية، ولكن فاعلية ونجاح السياسة النقدية يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق، وهي:

1) عند معالجة الفجوة الركودية، فإن زيادة عرض النقود ينبغي أن لا يودي إلى زيادة معدل التضخم، أي أنه يشترط ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار أو جموده.

2) إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية. أما إذا كانت ضعيفة، فإن هذا يعني أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للسياسة النقدية.

3) وفي حالة معالجة الفجوة التضخمية، فإنه يشترط أن لا يرتفع معدل البطالة عند تقييد عرض النقد أو تخفيضه.

من الواضح أن عدم توفر تلك الشروط يضعف من فعالية ونجاح السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وعندئذ فلا بد من تطبيق متزامن أو متكامل للسياسات النقدية والمالية في أن واحد.

الخلاصة

- تعرف النقود بأنها أي شيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع ويستخدم كوسيط في المعاملات ومقياس للحساب ومخزن للقيمة وأداة لتسوية المدفوعات الأجلة.
- للنقود وظائف رئيسة أربعة هي: (وسيط في المعاملات (التبادل)، مقياس للقيم أو وحدة الحساب، مخزن للثروة أو القيمة، النقود أداة التسوية المدفوعات الأجلة.
- عرض النقود يمثل إجمالي السيولة المحلية وإجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة، ويقاس عرض النقود بأسلوبين:

أ) مقياس ضيق (M1). أو(M=C+D) حيث C = إجمالي السيولة خارج المصارف (النقد المتداول)، D = إجمالي الودائع في المصارف.

ب) مقياس أوسع (M2) أو : (شبه النقود + M2=M1)، حيث شبه النقود = إجمالي الودائع الآجلة + الودائع بالعملة الأجنبية.

- الجهات المؤثرة في عرض النقد هي:

1) البنك المركزي من خلال التأثير في القاعدة النقدية (B) ومضاعف النقد.

2) المصارف التجارية من خلال التأثير توليد الائتمان.

3) الجمهور من خلال التفضيل بين السيولة خارج المصارف والسيولة داخل المصارف.

- ومن أبرز نظريات تحليل الطلب على النقود:

1) النظرية الكمية في الطلب على النقود، وقد ركزت على دور دافع المعاملات في تفسير الطلب على النقود.

2) نظرية التفضيل النقدي التي ركزت على ثلاث دوافع هي:

– دافع المعاملات أو التبادل.

– دافع الاحتياط والتحوط

– دافع المستشارية.

وبناء على ذلك، فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على كل من ســـعر الفائدة (علاقة عكســـية) والدخل (علاقة طردية)، او

$$\frac{M^d}{P} = f(i^{(-)}, y^{(+)})$$

- يتوازن سوق النقود عندما تكون الكمية المطلوبة من النقود = الكمية المعروضة

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P}$$

حيث يتحدد في هذا التوازن سعر الفائدة التوازني

- يتكون الجهاز المصـرفي لأي بلد من: (البنك المركزي، المصـارف التقليدية، المصـارف المتخصـصـة، المصارف الإسلامية).
- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود كهدف وســـيط من أجل التأثير على الناتج الكلي والأســـعار كهدف نهائي للسياسة النقدية.
- أدوات السياسة النقدية تتكون من:

1) سياسة نسبة الاحتياطي القانوني
2) سياسة السوق المفتوحة
3) سياسة سعر الخصم
4) وسائل الإقناع الأدبي.

- تستخدم السياسات النقدية في معالجة الفجوة الركودية من خلال تطبيق سياسات نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي يسبب انخفاض سعر الفائدة، ويودي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار فالطلب الكلي، وبالتالي التأثير على الدخل التوازني، حيث يزيد الدخل في هذه الحالة.

- يشترط لنجاح السياسة النقدية التوسعية أن توجد علاقة عكسية قوية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار، إضافة إلى ثبات المستوى العام للأسعار.
- تستخدم سياسات نقدية انكماشية لمعالجة الفجوة التضخمية، حيث يكون الهدف الوسيط هو تخفيض عرض النقود الذي يسبب ارتفاع سعر الفائدة مما يسبب انخفاض الاستثمار فالطلب الكلي فالدخل.
- ويشترط لنجاح هذه السياسة عدم ارتفاع معدل البطالة عند تخفيض عرض النقود.

جامعة تكريت